الديمقراطية التوافقية و تأثيرها على الاستقرار السياسي في العراق (دراسة تحليلية)

م.م. قانع ياسين حسين
جامعة بوليتكنيك السليمانية/
المعهد التقني دربنديخان
qanie.yassin@sup.edu.iq

م.م. كاظم روستم حمەرشيد
جامعة بوليتكنيك السليماني/
المعهد التقني دربنديخان
Kadhim.hama@spu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢\٥\٢٠٢٤ تاريخ موافقة النشر :٩\٧\٢٠٢٤

الملخص

بشكل عام يمكن أن يكون ديمقراطية التوافقية تأثير إيجابي على الاستقرار السياسي من خلال تعزيز التعاون والتسوية بين المجموعات المختلفة يمكن أن يساعد في تقليل الاستقطاب وبناء الثقة وخلق مجتمع أكثر تماسكًا واستقراراً ومع ذلك، فإن تطبيق ديمقراطية التوافقية يمكن أن يمثل تحدياً أمام العملية السياسية في الدولة، إذ يتطلب درجة عالية من الإرادة السياسية والالتزام من جميع الأطراف المعنية.

تعتبر الديمقراطية التوافقية في العراق نموذجاً للتحول السياسي الهام، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن والتفاهم بين مختلف الفئات والأحزاب. يركز هذا النهج على ضرورة بناء جسور التواصل وضمان مشاركة جميع الأطراف في صنع القرار. رغم التحديات التي يمكن أن تواجه تطبيق هذا النموذج، فإن تأثيره يظهر في تحقيق استقرار سياسي من خلال توفير فرص للتمثيل الشامل وتعزيز التفاهم بين مكونات المجتمع العراقي.

تعد العراق من بين الدول التي شهدت تحولات سياسية هامة، وأصبحت موضوع تحقيق الاستقرار السياسي فيه موضوعاً للجدل يركز هذا البحث على دراسة تأثير الديمقراطية التوافقية على الاستقرار السياسي في العراق، مع التركيز على كيفية تحقيق التوازن بين مختلف الفئات والأحزاب.

من خلال هذه الدراسة نحاول أن يتبين لنا مدى تأثير الديمقراطية التوافقية على الاستقرار السياسي في العراق، خاصة في مشاركة مجموعات مختلفة، في عملية التوازن السياسي حيث تؤكد التوافقية على تقاسم السلطة من بين المجموعات المختلفة في الحكومة ويكون لها رأي في عملية الصنع القرار يسعى هذا النهج إلى تجنب هيمنة مجموعة على الآخرين وخلق بيئة سياسية مستقرة.

المقدمة

تعد الديمقراطية التوافقية إحدى أهم المفاهيم التي ظهرت في العصر الحديث، بحيث اتسع هذا المفهوم في الساحة السياسية والعلمية بصورة واسعة. ولهذا سارعت العديد من الدول العالم إلى تطبيقها خاصة في المجتمعات التي يتسم بالتعددية حيث بدأ بالمجتمعات الغربية الأوروبية مثل هولندا وبلجيكا،ايرلندا الشمالية والنمسا،ثم انتقلت إلى دول العالم الثالث ومنها العراق حيث لعبت دوراً هاماً وذلك من خلال الحفاظ على الاستقرار السياسي فيه

تواجه الدول ذات التنوع العرقي والديني تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي وضمان مشاركة جميع المجموعات في عملية الحكم يُعد العراق أحد الأمثلة البارزة على هذه الدول، حيث يشمل طيفاً واسعاً من المكونات الدينية والعرقية، بما في ذلك العرب السنة، والعرب الشيعة، والأكراد في ظل هذه التعددية، برزت الديمقراطية التوافقية كنموذج يُمكن أن يعزز الاستقرار السياسي من خلال ضمان تمثيل عادل وشامل لكافة الفئات.بعد سقوط نظام الديكتاتورية تحديداً منذ العام 2005، اعتمد العراق نموذج الديمقراطية التوافقية كإطار سياسي لإدارة تنوعه وتعزيز التعايش بين مكوناته المختلفة. يتضمن هذا النموذج تشكيل حكومات ائتلافية وتوزيع المناصب الحكومية بناءً على تمثيل نسبي لمختلف الطوائف والمجموعات العرقية، بهدف تحقيق التوازن وتجنب هيمنة مجموعة واحدة على السلطة.

هذا البحث يهدف إلى دراسة تأثير تطبيق الديمقراطية التوافقية على الاستقرار السياسي في العراق سنتناول في هذا السياق الأسس النظرية للديمقراطية التوافقية، وكيفية تطبيقها في الحالة العراقية، بالإضافة إلى تحليل تأثيرها على المشهد السياسي والاجتماعي في العراق

أولاً : أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الاساسي التي تلعبهُ الديمقراطية التوافقية في العراق والتي تهدف إلى إنهاء الصراعات السياسية الناتجة عن التعددية الاثنية و الطائفية حيث تشكل تهديداً و عائقاً كبيراً للأستقرار السياسي في العراق.

ثانياً: هدف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الديمقراطية التوافقية من ناحية و الاستقرار السياسي من ناحية أخرى، و إبراز تأثير الديمقراطية التوافقية على الاستقرار السياسي في العراق.

ثالثًا: مشكلة البحث

انعكست الديمقراطية التوافقية في العراق منذ تبنيها في العام 2005 و بحيث تبينت بشكل مباشر في سلطة الدولة و أدائها و أدت في بعض الحالات إلى ظهور أزمات سياسية نتيجة التعدد و التنوع في التركيبة المجتمعية حيث أدت الى إتباع أنموذج خاص لتسير أمور السياسية في العراق ما يُعرف بالديمقراطية التوافقية و لهذا فإن السؤال الرئيسي المطرح هو:

- إلى أي مدى ساهمت ديمقراطية التوافقية في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق؟

و يندرج ضمن هذه الاشكالية بعض الأسئلة الفرعية منها:

1- ما هي أُسس الديمقراطية التوافقية؟

2- هل الديمقراطية التوافقية ضمان لعدم الاستقرار السياسي في العراق؟

رابعاً: فرضية البحث

1. الديمقراطية التوافقية في العراق نجحت إلى حد ما في تحقيق بعض الاستقرار ومنع احتكار السلطة من قبل مجموعة واحدة، لكنها لم تتمكن من معالجة جميع التحديات المتعلقة بالتنوع العرقي والديني. لتعزيز الاستقرار بشكل أكبر، يحتاج العراق إلى تطوير مؤسساته السياسية والاقتصادية لضمان الكفاءة والعدالة، وتقليل الاعتماد على المحاصصة الطائفية، وتعزيز الهوية الوطنية الشاملة.
2. التوازن في تقاسم السلطة: يقوم هذا النظام على فكرة حكم الائتلافي و التمثيل النسبي و تقاسم السلطة بشكل متوازن بين مختلف المجموعات لضمان عدم احتكار مجموعة واحدة للسلطة، مما يعزز الشعور بالمشاركة والعدالة بين الجميع.
3. فرضية العدالة الاجتماعية: تكون الديمقراطية التوافقية مرتبطة بمدى تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يمكن أن يكون التوازن بين الفئات الاجتماعية مؤثرًا في استقرار هذا النوع من النظام السياسي.

خامساً: منهجيةالبحث

يستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية خلال القيام بطريقة علمية ثم الوصول الى تفسيرات منطقية لها دلائل و براهين حيث تمنح القدرة على وضع حل للمشكلة بتحديد النتائج بالإظافة إلى تحليل الرابط الموجود بين الديمقراطية التوافقية و الاستقرار السياسي و تأثيرها عليها. مع منهج دراسة حالة: طريقة لدراسة حالة معينة مثل العراق بعد تطبيق الديمقراطية التوافقية فيها المنهج التاريخي: يعرف المنهج التاريخى بأنهُ البحث في الاحداث التي وقعت في الماضي و يقوم بدراستها و تحليلها و نتبعها في التاريخ تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق منذ العام 2003 حتى 2023.

سادساً: هيكلية البحث:

قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري لديقراطية التوافقية والاستقرار السياسي وانقسم بدور إلى المطلبين، تناولنا في المطلب الاول: مفهوم وتعريف الديمقراطية التوافقية، ثم تناولنا في المطلب الثاني: خصائصها الديمقراطية التوافقية و متطلباتها وتم تخصص المبحث الثاني: في ماهية الاستقرار السياسي: في هذا المبحث سنحاول الإحاطة بمفهوم الاستقرار السياسي و تعرف على أهم المؤشرات و متطلبات الاستقرار السياسي في المطلب الأول وفي المطلب الثاني وتم التطرق الى معوقات الاستقرار السياسي بشكل عام.وفي المبحث الثالث: سنتطرق إلى طبيعة تأثير الديمقراطية التوافقية على الاستقرار السياسي من خلال هذا المبحث سنتطرق الى العلاقة بين الديمقراطية التوافقية و الاستقرار

السياسي و مدى تأثيرها على المؤسسات الرسمية للدولة، في المطلب الأول، و العملية السياسية و تطبيق الديمقراطية التوافقية يؤدي الى عامل استقرار أم العكس عدم الاستقرارفي المطلب الثاني.

وختم هذا البحث بخاتمة تتضمن الإستنتاجات و المقترحات كما هو مبين في آخر البحث.

المبحث الاول: الإطار النظري لمفهومي ديمقراطية التوافقية و الاستقرار السياسي

في هذا المبحث سنتطرق إلى الجانب النظري لمفهومي الديمقراطية التوافقية والاستقرار السياسي في المطلب الاول؛ مبيناً نشأة وتعريف الديمقراطية التوافقية وأهم خصائصها و متطلباتها ،بالإضافة إلى ذلك سنتطرق في المطلب الثاني الى مفهوم الاستقرار السياسي والى أهم مؤشراته و المتطلباته كذالك سنتعرف على المعوقات التي تؤدي إلى عدم استقرار الأنظمة سياسية في العراق.

المطلب الاول: مفهوم و تعريف الديمقراطية التوافقية

ظهر مفهوم الديمقراطية التوافقية في عقد الخمسينيات والستينيات في القرن الماضي عقب الحرب العالمية الثانية لتجيب على سؤال محوري: كيف نجعل النظام السياسي مستقراً، خاصة في المجتمعات التي تحفل بالصراعات على أسس عرقية وثقافية ودينية؟

إختلف المفكرون حول مفهوم الديمقراطية التوافقية، وسنوجز أهم التعاريف التي تطرقوا إليها، حيث يرى (أرنت ليبهارت)في كتابة (الديمقراطية التوافقية في المجتمع المتعدد)" أن الديمقراطية التوافقية هي أنموذج تجريبي و معياري تلجأ اليها المجتمعات المتعددة الاعراق و الاديان و ينعدم في هذا المجتمعات التجانس الاجتماعي و الاجتماع السياسي و ذلك لمعالجة أزمة المشاركة السياسي (محمد، 2013، ص41).و يعرفها (ليميروخ) بأنها: " أستراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدل من التنافس واتخاذ القرارات بالاكثرية(الأنباري، 2007، ص9). وفي تعريف ذي صلة عرف(ارنت ليبهارت) الديمقراطية التوافقية استنادا إلى تقسيم السلطة و ذلك من خلال إيجاد ائتلاف واسع للحكم التي يشمل الزعماء السياسيين من القطاعات الهامة المختلفة كافة في المجتمع، مما يعني بأن إدارة الدولة في المجتمعات التي يتسم بالتعددية لا تكون الا من خلال تقسيم السلطة بين زعماء المجموعات الكبيرة وممثليهم عبر التوافق على آلية معينة لتقاسم المناصب(شبيب، 2016، ص257).ويمكننا نوجز تعريف خاص وشامل لهذه التعاريف فنقول بان الديمقراطية التوافقية هي اشتراك وتقاسم السلطة مع جميع أطياف المجتمع سواء أكانت تمثل الأغلبية أو تمثل الأقلية في الدولة من اجل اتخاذ قرار يرضي الجميع.

المطلب الثاني: خصائص و متطلبات الديمقراطية التوافقية

تناولنا في الفرع الاول لهذا المطلب خصائص الديمقراطية التوافقية ثم تطرقنا في الفرع الثاني الى متطلبات الديمقراطية التوافقية كما يلي :

الفرع الأول : **خصائص الديمقراطية التوافقية**

للديمقراطية التوافقية مجموعة من الخصائص اتفق عليها أغلب المفكرين مثل (ديفيد أبتر) و (غرهاد ليمبرخ)وعلى رئسهم "آرنت ليبهارت" نذكرها باختصار كالتالي:

1- الائتلاف الواسع او الكبير: ويقول عنه "كارتل" بأنه تكوين ائتلاف سياسي أو حكومي أو تحالف كبير يمثل جميع فئات المجتمع التي يتسم بالتعددية وذلك عبر حكومة ائتلافية موسعة ويطلق عليها تسميات متنوعة منها: (حكومة الوحدة الوطنية) أو (حكومة الشراكة) أو (حكومة الوفاق الوطني) وما يميز هذا الائتلاف عن غيره انه يضع برنامج حكومي من قبل رئيس الوزراء ويتم عرضه على أغلب القوى السياسية والنقاش بشأنها والموافقة على البرنامج ويعمل الجميع على نجاحه والغرض من ذلك هو تحقيق الاستقرار السياسي(حافظ، 2017، ص515)

أن الائتلاف الواسع يتميز بمجموعة من الخصائص منها:

1. حجم الائتلاف: ويعتبر حجم الائتلاف مهما فمثلا إذا كان حجم الائتلاف صغيرا فيتح لجميع ما فيه من معرفة بعضهم البعض.
2. شكل الائتلاف: هناك شكل مؤسسي واحد للائتلاف الكبير في الديمقراطية التوافقية
3. وظيفة الائتلاف: للائتلاف وظائف عديدة منها القيام بالحكم على قاعدة الاجماع(عائشة، 2018-2019، ص7).

2- الفيتو المتبادل : وهو حق النقض ويكون هذا الحق بيد كل الجماعات (الأقليات)المنخرطة في الائتلاف الوفاقي (الواسع) ويعتبر الفيتو من الآليات الدستورية والقانونية التي تحد من احتمال قيام دكتاتورية الأكثرية في البلاد و الفئات المختلفة يسمح له بإستخدام حق الفيتو لمنع صدور نمط معين من القرارات(عمارة، 2010، 131ص).

و قد يأخذ حق الفيتو ثالثة أشكال مختلفة فقد يكون مقننا في الدستور كما هو حال التجربة التوافقية في النمسا، أويكون عرفا متداوال غيرمنصوص عليه في الدستور يتكرس مع الوقت ليصبح جزء من التراث والتقاليد السياسية كما في الحالتين الهولندية والسويسرية، وأخيرا قد يكون الفيتو المتبادل مختلطا بمعنى أن يكون منصوصا عليه في الدستور في مجالات معينة في حين يكون عرفا في مجالات أخرى كما هو معمول به في بلجيكا(ساعد، 2019، ص1735).

3- النسبية: ويقصد بالنسبية اعتماد التوزيع النسبي أو ما يسمى بقاعدة النسبية في التمثيل السياسي والمجتمعي في مختلف المجالات حيث تقوم النسبية بوظيفتين أساسيتين الأولى أنها طريقة في توزيع العادل للتعينات في الإدارات العامة والموارد المالية القليلة على شكل مساعدات حكومية على مختلف القطاعات، فالنسبية تعتبر معيار محايد اي غير منحازة للتوزيع فهي تزيل عددا كبير من المشاكل المسببة للانقسامات في عملية صنع القرارات وتخفف بذلك أعباء على الحكم التوافقي(علي، 2015، ص90) والوظيفة الثانية إشراك الفئات المؤتلفة في آليات ومواقع صنع القرار بصورة تتناسب كذلك مع حجمها وأهميتها بما يضمن صنع القرارات عن طريق التوافق والإجماع(ساعد، 2019، ص1735).

4- الاستقلال القطاعي والفيدرالي

ليبارت في النظريةُ للديمقراطية التوافقية عرف الاستقلال القطاعي بأنه (حكم الاقلية)او تمتعها بحق التقرير و التصرف في الشؤن التي تعينها بصفة خاصة مع مشاركتها الفئات و الاقليات الاخرى في اتخاذ القرارات و إدارة البلاد من قبل كل القطاعات معاَ تقريباَ بدرجة متساوية من النفوذ(ليبهارت، 2006، ص70).

لكن في كافة الشؤون الاخرى فيمكن أن توكل تنفيذ القرارات لقطاعات مختلفة مايميز الديمقراطية التوافقية عن الديمقراطيات الاخرى هو أنها ، على الاقل في البداية ، تهدف إلى جعل المجتمع التعددي أكثر تعددية، وبالتالي لاتهدف إلى القضاء على الانقسامات بين القطاعات أو إضعافها بل إلى الاعتراف الواضح بالانقسامات بين القطاعات و تحويل القطاعات إلى عناصر بناءة لديمقراطية مستقرة يتعلق الامر بتحويلها.

الفرع الثاني : متطلبات الديمقراطية التوافقية

أن توفر اسس و مبادئ الديقراطية التوافقية لايكفي لإنجاحها في المجتمعات المتعددة إذ لابد من توفر متطلبات إظافية لإنجاح العملية الديمقراطيةومنها (علي، 2015، ص90):

1. إدراك تام بمخاطر التعددية الطائفية و العرقية والمذهبية و تأثيراتها على الوحدة الوطنية و هذا الادراك يحضي في مرحلة وضع القراعد و الممارسات الديمقراطية.
2. الالتزام بالمحافظة على النظام السياسي و وحدة المجتمع من قِبل جميع الكتل و الظائف و قوميات.
3. القدرة على تجاوز خطوط الانقسام الطائفي الاجتماعي العرقي و التعاون بروح التقرب و الاعتدال على الصعيد القيادي

أما سمات الديمقراطية التوافقية يمكن تحديدها كالآتي (عبد، 2022، 322):

1. الية سلمية لتداول السلطة بين القوة المتصارعة.
2. يمكن تطبيق هذة ألية في مجتمع متنوع و متصارع.
3. تشجيع للمشاركة السياسية على مستوى المكونات و المستوى الشعب بشكل عام.
4. في اختيار الحكام يستند الى القاعدة التمثيل العرقي أو الديني أو الطائفي.
5. اسلوب الصفقة السياسية بين قادة النخب احد ركائز لأتخاذ القرارات و مستعدون لتقديم التنازلات والقبول بالحلول الوسط

من جانبنا فأن الديمقراطية التوافقية ما هي الا أحدى الاليات السلمية لتداول السلطة في المجتمعات التي يتسم بالتعددية و التي تواجه نزاعات و صراعات بسبب تطرف مكوناتها الاجتماعية و عدم ثقة بعضها بالبعض.

لذا يلجأ القادة نخب السياسيون الى التوافق عن طريق صفقة السياسية كحل أمن لتقاسم السلطة اتخاذ القرارات على أساس الحلول الوسطية.

المبحث الثاني: ماهية الاستقرار السياسي:

أحد الاهداف التي يسعى اليها كافة الدول هو الاستقرار السياسي التي يجسد في أبعاده الانسانية و الاجتماعية و الاقتصادية وما له من انعكاسات إيجابية.فالدولة بصفة عامة تغير نمط سلوكها و عملها من دولة حارسة تقوم على أساس الأمن و الدفاع و تحقيق العدالة الى دولة تهدف لأشباع حاجات و تحقيق الصالح العام إلا انه لتحقيق ذالك عليه توفير الديمقراطية و ذالك لا يتحقق إلا إذا كانت الدولة مستقرة و امنة . الاستقرار السياسي ارتبط وجودا مع وجود الدولة و شغل حيزا كبيرا من الفكر

السياسي.فالاستقرار يعتبر من المرتكزات الاساسية لقيام المجتمعات و تطورها؛ كما يشكل العامل الاساسي للأمن و الطمأنينة لدى أفراد هذه المجتمعات .فسويسرا خير دليلٍ على ذلك حيث يتم تحقيق التوافق بين مختلف الفئات والأحزاب السياسية من خلال تقاسم السلطة وضمان تمثيل الجميع في الحكومة، وفي المقابل دولة لبنان نظام حكمها الديمقراطية التوافقية و يتميز بعدم الاستقرار بسبب التوترات الطائفية و التدخلات الخارجية والفساد الاقتصادي و سوء الادارة .

في هذا المبحث سنحاول الإحاطة بمفهوم الاستقرار السياسي و تعرف على أهم المؤشرات و متطلبات الاستقرار السياسي ومن ثم التطرق الى معوقات الاستقرار السياسي بشكل عام.

المطلب الاول: مفهوم الاستقرار السياسي و مؤشراته

ينقسم هذا المطلب الى فرعين ، تناولنا في الفرع الاول الى تعريف الاستقرار السياسي و من ثم تناولنا في الفرع الثاني أهم المؤشرات الاستقرار السياسي

الفرع الأول : تعريف الاستقرار السياسي

يعرف (اَلان بال) الاستقرار السياسي بأنهُ " حاله من الاتفاق العام بين النخبة و الشعب في الرأي حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي و ارتباطهُ ايضا بمفهوم الشرعية السياسية و ذالك لمقاومة توقعات الشعب و أحتواء ما قد ينشأ من الصراعات بصورة تحول دون اللجؤ الى العنف"(فيروز و عائشة،2018، ص10).

ويعرف صامويل هنتجتون الاستقرار السياسي بأنه الحفاظ على المؤسسات الحكومية و السياسية و الاجتماعية أمام التحديات الداخلية و الخارجية دون وقوع في العنف و الفوضى، و يشير ايضاَ يمكن للأستقرار السياسي أن يحقق من خلال توفير فرص العمل و التنمية الاقتصادية المستدامة.(هنتجتون،1993 ،116). ويمكن تقسيم الاستقرار السياسي لأبعاديه الخارجية و الداخلية كما يلي(العيتاوي، 2018، ص28):

1. الاستقرار السياسي الخارجي: وهو قدرة الدولة على إدارة مصالحها العليا خارج نطاق حدودها و حمايتها من التدخلات الخارجية و غالبا ما يكون سببا في عدم استقرار النظام السياسي.
2. الاستقرار السياسي الداخلي: يعني إدارة الدولة للصراعات الداخلية في إطار الدولة من خلال توازن القوى الداخلية وغالباً عدم الاستقرار هي نتيجة عن الصراع بين المكونات

ويمكن القول بأن الأستقرار السياسي هو حالة من الثبات المؤسساتي في الدولة من جهة وبين المكونات من جهة اخرى التي يجسد في تحقيق الأمن و التنمية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية وفقا لقواعد الشرعية السياسية لأجل تنظيم المجتمع.

الفرع الثاني : مؤشرات الأستقرار السياسي

إن للأستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات التي اتفق عليها مجموعة من الكتاب و الباحثين ومنها:

1. **نمط انتقال السلطة في الدولة:** تغير شخص رئيس الدولة داخل نظام السياسي تعتبر عملية نقل السلطة و التي هو مؤشرا حقيقيا للأستقرار السياسي، تختلف هذه العملية طبقا لنوع النظام السياسي و الاسلوب الذي يتم تغيير من

خلاليه(العيتاوي، 2018، ص30) فإذا تمت عملية انتقال السطلة طبقاً لما ورد عليهِ الدستور تعد مؤشراً حقيقيا للأستقرار السياسي، وإما أذا تم عن طريق العنف و الانقلابات كالتدخلات العسكرية و الثورات فذا يعد مؤشرا لحالة عدم الاستقرار السياسي(شاهير، ٢٠١٦ ، ص2).

2. **شرعية النظام السياسي القائم:** الشرعية تعني القبول و الرضا عن النظام السياسي الحاكم.ويعرفها موريس دوفرجية بأنها: "حصول النظام السياسي عن الاجماع الشعبي" بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيةٌ من الشعب من خلال تحقيق مصالحهم و صيانة استقلال البلاد و حماية حقوقهم (فيروز وعائشة،٢٠١٨، ص١٢) بمعنى تبرير السلطة الحاكمة من منطق الارادة الجماعية.ويتمثل مفهوم الشرعية السياسية في مجموعة من العوامل التي تحدد مدى مصداقية النظام السياسي لدى المجتمع و المجتمع الدولي التي تشمل الشرعية الدستورية و الانتخابية و الشرعية الشعبية و الوطنية و الدولية.
3. **إستقرار البرلمان :** يعتبرالبرلمان ممثل للشعب ،فإنهُ يستمد شرعيةُ منهُ و استقرار وثبات اعضاءهِ في البرلمان هو دليل صريح للأستقرار السياسي في الدولة.
4. **حكومة البنية الاقتصادي:** يعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد المؤشرات العامة من المؤشرات الاستقرار السياسي، فحينما يكون النظام السياسي مستقراً فإنهُ سيوجه سياساته الاقتصادية و طاقاتهُ الوطنية نحو أهداف التنمية و البناء و التشييد، و يساهم بالتالي كل من الدولة و القطاعين الخاص و العام في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة لإنعاش السوق الداخلية و يصبح ذلك مؤشراً لأستقرار المجتمع؛ ومن ناحية أحرى فإن هذه السياسات و البرامج التنموية التي تتبناها الدولة لرفع مستوى المعيشة و معدلات الرفاهية للأفراد تخلق نوعاً من الطمأنينة و القبول و الرضا الشعبي تجاه النظام السياسي و السياسات الحكومية(بوغيه 2016، ص 310).
5. **المشاركة السياسية:** تعتبر المشاركة السياسية و إتاحة الفرص أمام الجميع أحد معايير الحكم و تطبيق قواعد الديمقراطية يربط (صامويل هينتجون) بين المشاركة السياسية و الاستقرار السياسي بأن عملية تحقيق الاستقرار السياسي في الدولة يتطلب بناء مؤسسات قادرة على احتواء المشاركات السياسية و تنظيمها و تحول دون انعدام الاستقرار السياسي(العيتاوي، ٢٠١٨، ص 33).

المطلب الثاني: معوقات الاستقرار السياسي

قمنا بتقسيم هذا المطلب الى فرعين، تناولنا في الفرع الاول:المؤشرات الداخلية لمعوقات الاستقرار السياسي و في الفرع الثاني تطرقنا في الفقرات السابقة الى المؤشرات الخارجية لمعوقات الاستقرار السياسي:

بعدما تطرقنا لأهم المؤشرات التي يقاس عليها الأستقرار السياسي لدولة ما من غيرهِ، سنتعرف على المعوقات التي تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي لدولة ما إن هدف الأساسي لكل نظم الحكم على مرِ التاريخ هو الأستقرار السياسي وهو المطلب ملح و ضروري في عالمنا المعاصر،وهو بمثابة هدف قومي و دولي إلا إن هناك مجموعة من العوامل المهددة و المعيقات التي تحول دون اسباب هذا الاستقرار المنشود.

عند الحديث عن عوائق الاستقرار السياسي، من الضروري التحدث عن عدم الاستقرار السياسي، حيث يشير ذلك إلى فقدان النظام السياسي لقدرتهُ على إحداث تحولات في إطار النظام القائم. في بعض الأحيان، يشير ذلك إلى تغييرات جذرية و مفاجئة، مما يولد نظاماً جديداً يتخذ تفاعلات و قيماً و رموزاً و مؤسسات جديدة(قدري، ٢٠١١، ص 60).

هنالك مؤشرات الداخلية و الخارجية تساهم في عدم الاسقرار السياسي و منها:

الفرع الاول: المؤشرات الداخلية: نقصد بالمؤشرات الداخلية و الدلائل و الافعال التي تحدث داخل إطار الدولة وهي كالأتي(احمد، 2018 ص50):

1. عدد الازمات الحكومية في نطاق بناء المؤسسي، حيث تؤثر بصورة رئيسية على الاستقرار الدولة.
2. عدد الاحزاب العامة في داخل الدولة.
3. الثورات التي تنشأ داخل الدولة .يؤدي إلىحالة من الفوضى وانهيار السياسي.
4. عمليات التطهير التي يتم في اجهزة الدولة في بعض الاحيان.
5. الاغتيالات السياسية و الاعمال الارهابية.

الفرع الثاني: المؤشرات الخارجية

من المؤشرات الخارجية التي تساهم في عدم إرساء حالة الاستقرار السياسي هي (ناجى، 2008، ص5):

1. المظاهرات ضد السياسة الخارجية للدولة.
2. العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة، من جهة المنظمات الدولية كالأمم المتحدة أو بعض الدول مثل نص عقوبات المريكية التي فرضها علي ثمانية معارف العراقية.
3. الحروب التي اشتركت فيها الدولة و عدد القتلى في صراعات الخارجية.
4. الازمات التي واجهت الدولة.

ونعتقد أن العوامل الخارجية يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، على سبيل المثال، عندما تستخدم بعض البلدان العنف لتهديد الاستقرار السياسي في بلد آخر. وعندما يتم تنسيق التدخل الخارجي مع التناقضات الداخلية، فمن الممكن أن يحدث العنف، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي إن اختلال توازن القوى الثلاث(العسكرية والسياسية والاقتصادية) التي تقلقها البلاد سيؤدي إلى خلل في توازن البلاد ويدخلها في وضع حرج من عدم التوازن وغياب المصداقية، التدخلات الخارجية تلعب دوراً كبيراً في زعزعة الاستقرار السياسي في بعض الدول، وخاصة في الدول التي تعتمد على النظام الديمقراطي التوافقي مثل العراق ، فالدعم الولايات المتحدة من ناحية العسكري و الاقتصادي و ايران من ناحية الدعم للميليشيات الشيعية والتأثير السياسيى و الدول الخليج(السعودية والامارات) للجماعات السنية تلعب دوراً مهماً لعدم الاستقرار في العراق(قدري، ٢٠١١، ص 69).

المبحث الثالث: طبيعة تأثير الديمقراطية التوافقية على الاستقرار السياسي

من خلال هذا المبحث سنطرق الى العلاقة بين الديمقراطية التوافقية و الاستقرار السياسي و مدى تأثيرها على المؤسسات الرسمية للدولة، في المطلب الأول، والعملية السياسية وتطبيق الديمقراطية التوافقية يؤدي إلى عامل استقرار أم العكس عدم الاستقرار في المطلب الثاني.

تستند النظرية الديمقراطية التوافقية الى أن شدة الانقسامات المجتمعية يحمل تهديداً حقيقياً لأستمرارية الدولة ، لكن يبقى التوافق أملاً مشروعاً يضمن خلق و تحييد أرضية مشتركة، في ظلها يتحقق الاستقرار السياسي. يمكننا القول إن الديمقراطية التوافقية تشكل عامل الاستقرار السياسي و عدم استقرار السياسي في نفس الوقت و هذا يرجع الى الحس و الوعي الذي يتحلى بهِ زعماء وقادة الطوائف و الفئات المكونة للمجتمعات التي يتحلى بالتعددية و بالإظافة الى المواطنين في ظل الديمقراطية التوافقية و إنها سبيل للعيش المشترك و ضامن لحقوق الاقليات وليس فرصة للأستقواء أو التهميش و تمثيل المصالح الفئوية و المذهبية ضد مصلحة الوطن(فيروز، عائشة، ٢٠١٩، ص١٨).

أن الديمقراطية التوافقية تعد شكل من اشكال الديمقراطية التي نشأة من التجربة العملية و إن تطبيقها اصبح مطلباً ملحاً و ضرورياً في ضل التنوع الثني و الطائفي و الديني لبعض المجتمعات سوءاً غربياً او عربياً وأنهُ تطرح كشكل من اشكال ممارسة السلطة في البلدان التي تشهد تنوعاً أجتماعياً و التي تعاني من توتر الاوضاع في الازمات السياسية، وفي كثير من الحالات تعد الديمقراطية التوافقية ضمانة لعدم الانزلاقات في موجهات و حروب أهلية من خلال إشراك كافة مكونات المجتمع في ممارسة السلطة وصناعة السياسة العامة للدولة، لذلك إشراك كافة مكونات المجتمع في ممارسة السلطة وصناعة السياسة العامة للدولة وتأسيساً على ما تقدم سنقسم هذا المبحث الى المطلبين بحيث سنطرق في المطلب الاول الديمقراطية التوافقية و اثرها على المؤسسات الرسمية للدولة، أما في المطلب الثاني سنبحث في الديمقراطية التوفقية و أثرها على عملية السياسية في الدولة.

المطلب الاول: الديمقراطية التوافقية و اثرها على المؤسسات الرسمية للدولة

إن تمتع المؤسسات الرسمية للدولة بطبيعة قانونية جعلها توظف كثير من القواعد القابلة للتنفيذ و إجراءات صنع القرار و تعد كلها جزءاً من الدولة، لهذا السبب يتم تعريف المؤسسات السياسية بأنها "قواعد اللعبة" حيث يتضمن كلا من الدستور و الانتخابات و البرلمانات و البيروقراطيات، والهيئات القضائية و النظم الحزبية(هايوود، 2011، ص116) وذلك من خلال مواد الدستور العراقي لسنة 2005، لا يوجد نص حول تطبيق الديمقراطية التوافقية في النظام السياسي وفي تشكيل الحكومات، إلا أنهُ بدأ التطبيق الفعلي للنظام الديمقراطي التوافقي في الحكومات فيما بعد، ولكنه طبق على مبدأ المحاصصة السياسية(الأقريد، 2021، ص 208).

ويعتمد موريس دوفرجية المؤسسة بمثابة مجموعة من البنى و القواعد القانونية التي تتعلق بدورها بتنظيم موضوع او مجال و القصد منهُ تحقيق الوظيفة التي انشأت من أجلها(دوفرجية، 1992، ص16).

الفرع الاول: أُسس دوفرجية لتصنيف المؤسسات السياسية(احلام، ٢٠٢٠، ص14):

الصنف الاول: المؤسسات السياسية الرسمية الدستورية: تلك المسؤولة عن السلطة القرار السياسي و على رأسها المؤسسة التنفيذية والشرعية و القضائية، أي بمعنى المؤسسات المسؤلة عن إدارة الشؤون الدولة و هي رمز السيادة، حيث يتميز بخاصية تمويل جميع المؤسسات على حساب ميزانية الدولة.

الصنف الثاني : المؤسسات السياسية الفعلية: وهي المؤسسات التي تُبرز بحكم حركية الواقع الذي ستفيض بتشريعاتهِ وإفرازاتهِ عن التأطير القانوني المسبق مهما بلغ الصيغ القانونية من دقة، لذلك نجد أن الواقع يؤدي إلى خلق مؤسسات سياسية جديدة لم تكن في حساب صانعي القانون مثال على ذلك اصدار القانون رقم 30 لعام 2005 حيث أنشئت بموجبهِ(المحكمة الاتحادية العليا) كانت المناقشات حول صياغة دستور دائم قد بدأت.

الصنف الثالث: مجموعة المبادئ و النظريات و القواعد القانونية و السياسية: إن المبدأ الفصل بين السلطات أو المبدأ تركيز السلطات و نظرية السيادة الشعب أو الأمة يصنف تحت إتجاه نظام السياسي معين دون آخر، اي تلك المنبثقة من مبدأ او نظرية معينة ومن شأن إقرارها من عدمه أن تؤثر على طبيعة حركة و سير المؤسسات الاخرى من رسمية و فعلية.

الفرع الثاني: اساس البرامج السياسية و الاهداف المشتركة الجماعية للديمقراطية التوافقية

إذن فالنظريات و المبادئ التي من شأنها أن تقضي إلى اضفاء طبيعة خاصة لنظام سياسي معين هي مؤسسات سياسية تقوم الديمقراطية التوافقية على شكل من اشكال التعاون و التوافق بين مكونات المجتمع المتعدد، بدلاً من حالة التنافس و الصراع بين هذه المكونات، وإن الديمقراطية التوافقية يتجسد على اتفاق عام على اساس البرامج السياسية و تلك الاهداف المشتركة الجماعية ويعتمد ايضاً على خاصيتين:

الأول: لا يسمح للأغلبية الانتخابية من التفرد بالسلطة

ثانياً:التمثيل الفعال لجميع مكونات المجتمع في المؤسسات الرسمية للدولة، و تمكنهم من المشاركة الفعالة في العملية السياسية والهدف من تطبيق الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية السياسية هي الوصول الى اكبر نسبة من استقرار السياسي (هلال، 2002، ص189).

إن الاسقرار السياسي ظاهرة تتميز بالمرونة النسبية و تشير الى قدرة النظام السياسي على توضيف المؤسساتهِ لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير، و احتواء ما قد يُنشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي. والديمقراطية التوافقية يتحقق بوجود التعددية السياسية و حرية تكوين احزاب السياسية و العمل السياسي. والاستقرار السياسي الداخلي يعني إدارة الصراعات الداخلية من خلال مؤسسات الدولة الرسمية ومن خلال توازنات القوى الداخلية إذن تحقيق الاستقرار السياسي يتوقف على مدى فاعلية النظام السياسي في عملهِ و أدائهِ السياسي و الوظيفي من قبل المؤسسات الرسمية للدولة ما و استخدام الديمقراطية التوافقية بصورة سلمية و صحيحة يؤدي الى استخدام الموارد المتوفرة من أجل تخفيف من حدة الصراعات التي قد تنشأ دون اللجوء إلى استخدام وسائل العنف المادي. وبهذا يمنحهُ صبغة الشرعية و تحقيق حالة من الاستقرار

السياسي، فالأستقرار السياسي يتحقق عندما يستطيع النظام السياسي القائم عن طريق مؤسساتهِ الرسمية الى تحقيق الامان الرباعي من خلال إلغاء مصادر الجهل، المرض، الفُقر،الخوف(عمر، ٢٠١٧، ص556).

المطلب الثاني: الديمقراطية التوافقية و اثرها على العملية السياسية في الدولة

يتبلور مفهوم العملية السياسية في المشاركة السياسية و تكريس هذه الاخيرة في شكل مؤسسات سياسية و أجتماعية ذات طبيعة ديمقراطية، بحيث تتولى من الناحية العملية مؤسسات المجتمع المدني هذه المهمة من الموضوعات التي يثرها مفهوم العملية السياسية التساؤل حول الاطراف و الفاعلون السياسيون الذين يؤثرون في العملية السياسية بنسبة كبيرة.

إضافة إلى طبيعة التفاعلات التي تجري ظمن إطار أهم المؤسسات الرسمية في الدولة. وفي بعض الاحيان يستخدم تعبير العملية السياسية في إشارة إلى ما يجري فيها من أحداث تتعلق بالعملية الانتخابية أو تشكيل الحكومة أو الصراعات السياسية. إذاً العملية السياسية محصلة التفاعلات الرسمية و غير الرسمية التي تتم بين الفاعلين الرسمين و غير الرسمين في إطار الإيدلوجية و الثقافة السائدة من خلال مؤسسات الرسمية القائمة و تتأثر بيئتها الداخلية و الاقليمية و حتى الدولية كما تؤثر فيها (هلال، ٢٠٠٢، ص١٤٨).

الفرع الاول: أثر الديمقراطية التوافقية على الاستقرار السياسي في العراق

إن تحول من نظام شمولي الى نظام سياسي ديموقراطي ينشأ من الفعاليات السياسية لنظام السياسي التي يعُبر عنهُ العملية السياسية الديمقراطية. والامر يتطلب بناء المؤسسات الديمقراطية و القيام بالأصلاحات السياسية و الدستورية و تكريس المشاركة السياسية. لكل الفواعل و الفئات في المجتمع و نجاح العملية السياسية في أي مجتمع سياسي يستند إلى توفر ثلاثة ركائز ممثلة في(عمر، 2019، ص68):

1. حكم و سيادة القانون، أي سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الافراد في المجتمع نحو الحياة السياسية.
2. القوى السياسية، وهي الركيزة الثانية في العملية السياسية الموجودة في المجتمع، فهي بمثابة الاداة التنفيذية للعملية السياسية.
3. المجتمع، يعتبر المجتمع الركن الثالث في العملية السياسية، كونهُ الملتقى لأداء هذه العملية و مخرجاتها، كون العملية السياسية الناجحة هي التي تنعكس نتائجها إيجابياً على المجتمع و العكس صحيح.

الديمقراطية التوافقية هي نظام سياسي يعتمد على التوافق بين القوى السياسية المختلفة لأتخاذ القرارات الحكومية و إدارة الشؤون العامة، بحيث يتم تشكيل حكومة تجمع بين الاحزاب المختلفة التي تشارك في السلطة و تعتمد القرارات على الاجماع و التوافق بين هذه الاحزاب، ثمة عدة آثار للديمقراطية التوافقية على العملية السياسية في الدولة منها (عمر، ٢٠١٧، ص74):

4. التمثيل الشامل، يساعد الديمقراطية التوافقية على تعزيز التمثيل الشامل للمجتمع في عملية صنع القرارات حيث يشارك أكثر من حزب في الحكومة، فإنهُ يتم تمثيل مختلف الاصوات و المصالح في القرارات الحكومية مما يعزز الشفافية و المساءلة ويقلل من الاحتمالات المتعلقة بالتمييز و التهميش.
5. التوافق و التعاون، يشجع الديمقراطية التوافقية على التوافق و التعاون بين الاحزاب المختلفة، تعتمد القرارات على الاجماع و التوافق مما يشجع على تجاوز الاختلافات السياسية و العمل معاً لتحقيق المصلحة العامة و هذا يقلل من الاحتكاكات و التوترات السياسية و يسهم في استقرار النظام السياسي.
6. التغيرر السطحي للسلطة، يشجع الديمقراطية التوافقية على التغيير السلمي للسلطة، حيث يتم تحقيق التوافق و التعاون بين الاحزاب المختلفة في الاختيارات الانتخابية و تشكيل الحكومة. هذا يقلل من خطر الصراعات العنيفة و الثورات و يُسمح للشعب بالمشاركة في صنع القرارات بشكل سلمي و منتظم.

إن الديمقراطية التوافقية تساهم بشكل عام في تعزيز الاستقرار السياسي و الشفافية و الحكومة الجيدة في الدولة و مع ذلك يجب أن يتم تنفيذها بطريقة فعالة و شفافة و بمشاركة جميع الاطراف المعينة لتحقيق اهدافها الايجابية (عمر، 2019، ص 72) أن الديمقراطية التوافقة ليست دائماً العلاقة المثلى و قد تواجة تحديات فعلية ، تعتمد فاعليتة على الظروف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في البلاد و قدرة الاطراف المختلفة على التوافق و تجاوز الخلافات لصالح المصلحة العامة.من هذا يتبين لنا إن الديمقراطية التوافقية قد تكون واحدة من الخيارات للأنظمة السياسية في الدول ذات التنوع الثقافي و الطائفي، لكنها تتطلب توافر الإرادة السياسية و التواصل البناء بين جميع الأطراف لضمان نجاحها في تعزيز الاستقرار و التقدم.

إن الديمقراطية التوافقية تشكل عامل استقرار سياسي و عدم استقرار في نفس الوقت هذا يرجع إلى الحس و الوعي الذي يتحلى به قادة الطوائف والفئات المكونة للمجتمعات العددية بالإظافة إلى المواطنين فيما يخص مفهوم الديمقراطية التوافقية إنهُ سبيل للعيش المشترك و ظامن لحقوق الأقليات، أثر التوافق الديمقراطي على الاستقرار السياسي في بعض الاحيان يكون سلبياً و يمكن أن يكون إيجابياً في العديد من الجوانب بما في ذلك تقليل الانقسامات و الصراعات و تعزيز الاستقرار الحكومي تعد دولة العراق من احدى أهم الدول العربية التي تقع في الشرق الأوسط وهي تحتل بذلك موقعاً جيو استراتيجي مما جعلها محط العديد من الاطماع الخارجية حيث تسبب لها بالصراعات و الازمات الخارجية و الداخلية على مدى قرون سواء باحتلالها أو تنشيط حركة الاقليات فيها، لذلك بعد إطاحة بالنظام السابق في عام 2003 تبنى النظام التوافقي من أجل الحفاظ على الامن و الاستقرار السياسي و ضمان التعايش السلمي بين كل الطوائف ، وتجدر الإشارة أن النماذج الغربية التي تبنت الديمقراطية التوافقية نجحت إلى حداً كبير في حل الصراعات و الخلافات و الانقسامات التي كانت قائمة بين الاقليات، و اصبحت تركز أكثر على تطور و ازدهار اوطانها و خير مثال على ذلك هولندا بينما حاول العراق الاتفاق بين القوى السياسية لتحقيق الاستقرار السياسي إلى حداً ما (الانباري، 2019، ص 67) لقد ساهمت الديمقراطية التوافقية في حق الأقليات، وأعادت إنتاجها بوصفها أقليات سياسية، بعدما كانت أقليات إثنية ولغوية ودينية قبل عام 2003، في ظل عدم وجود انتخابات وفي ظل الغياب

التام لمفاهيم سياسية كالحرية والديمقراطية، لم تكن الأقليات في العراق تشعر بأنها أقليات سياسية، ما دامت الدولة العراقية كانت مرهونة كلها بخيار سياسي واحد هو خيار حزب البعث الحاكم الذي وضع أقليات سياسية عاجزة وغير قادرة على التغيير أو التأثير في عملية صناعة القرارات الحيوية في البلد.وبعد سقوط نظام الديكتاتورية في عام 2003، وتجربة حكم الديمقراطية التوافقية الذي تلاه، هيمنت أحزاب المكونات (طوائف وأعراق) على مكوناتي يسوقها هدف واحد هو تأمين مصالح الطائفة أو العرق المشهد السياسي في العراق(سوزه،2021،ص46) .

علينا باذكر إن وجود الصراعات الطائفية بين مختلف مكونات المجتمع الطائفي بمثابة خلق العوامل المساعدة على بروز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، هذه الصراعات هي معضلة نعاني منها معظم المجتمعات الطائفية في العالم

فالطائفية السياسية هي التعبير السياسي عن المجتمع العصبوي الذي يعاني نقص الاندماج الذاتي و الانصهار، حيث تعيش الجماعات المختلفة بجوار بعضها البعض لكنها تضل ضعيفة التبادل و التواصل فيها بينها و تضل هذه الاخيرة تعمل كحزب السياسي يدافع عن المصالح الافراد و هنا يبرز دور الديمقراطية التوافقية في الميدان السياسي و العراق خيرُ على ذلك حيث أرفقت الصيغ التوافقية التي أقرها الدستور بقوانين وممارسات عرفية ذات طابع توافقي، مثل ضمان تمثيل أعضاء مجلس الرئاسة الكتل الكردية، الشيعية والسنية الرئيسة وتشكيل هيئة رئاسية ثلاثية للبرلمان بنفس عناصر مجلس الرئاسة، وهو الأمر ذاته لنواب رئيس الوزراء وأعتمد نظام النقاط التوزيع الوزارات في السلطة الإتحادية على الكتل الرئيسة في إطار حكومة الشراكة الوطنية، وقد تكررت هذه العملية في الدورات الإنتخابية الثلاث التي تلت نفاذ الدستور(صباح،2015،ص 101)

وفيما يلي جدول يوضح التشكيل الطائفي للحكومة الإنتقالية العراقية 2005

الطائفية	عدد الوزراء	النسبة المئوية %
الشيعة العرب	16	50
الاكراد	8	25
السنة العرب	6	18.7
المسيحيون	1	3.1
التركمان	1	3.1
المجموع	32	100

الفرع الثاني: أثر مظاهر الديمقراطية التوافقية على المؤسسات الرسمية في العراق

تعد المؤسسات من الاركان الاساسية لأي عملية سياسية ديقراطية، بعد التغير الشامل للنظام السياسي في عام 2003 واجهت المؤسسات الرسمية العديد من التحديات بسبب التوافقات التي جرت بين زعماء الكتل السياسية و تقاسم السلطة من أجل عدم تهميش أي مكون و الاخذ بالديمقراطية التوافقية(الشيخ، ٢٠٢٢، ص87).

يدير النظام السياسي أعمالهُ من خلال المؤسسات العامة التشريعية(البرلمانية)والتنفيذية و القضائية، ولأول مرة منذ عام 2005 ارتبطت الحكومات المنتخبة في العراق بالتوافق السياسي لتحقيق خطط و برامج تنموية لخدمة الشعب وقبل الإشارة إلى أثر الديمقراطية التوافقية على المؤسسات العامة في العراق، لابد من الإشارة الى بعض الجوانب التي تتوقف عليها جودة الأداء السياسي العام، وهي (نجيب، ٢٠١١، ص9):

البعد الاول: آلية الوصول للحكم، بمعنى الكيفية في اختيار الحكومة بحيث يستند الى عاملين هما التمثيل و المساءلة و آخر الاستقرار القانوني والسياسي،يتضمن التمثيل المؤشرات التي تقيس جوانب عدة ذات علاقة بالعملية السياسية و الحريات المدنية و الحقوق السياسية ومدى استقلالية وسائل الاعلام ودورها في مراقبة القائمين على السلطة و يعتبر الثاني عن حالة الاستقرار السياسي سلباً او ايجاباً، اي احتمالية وقوع العنف السياسي واهتزاز مكانة الحكومة ومدى تعرضها للتغير بالقوة و ليس عن طريق الإجراءات الدستورية.

البعد الثاني: مدى قدرة الحكومة على صياغة سياسات جيدة و تنفيذها بشكل فعال و يستند الى عاملين ايضاً وهما فاعلية الحكومة و آخر الجودة التنظيمية، فإن فاعلية الحكومة الذي يحتوى على مؤشرات تقيس نوعية الخدمة العامة و نوعية البيروقراطية وكفاءة الموظفين المدنيين واستقلال الإدارة المدنية عن الظغوط السياسية ومصداقية الحكومة في إلتزامها بالسياسات، وجودة العملية التنظيمية الذي يركز على السياسات الحكومية حيث يتضمن سياسات الاسعار في السوق وهيكل المنافسة ومدى التعقيدات الإدارية واللوائحية والبيروقراطية التي تحكم النشاط الاقتصادي.

البعد الثالث: مدى احترام امواطنين والدولة للمؤسسات الرسمية التي يحكم تفاعلها الاقتصادي والاجتماعي ويستند ايضاً الى عاملين هما سيادة القانون والسيطرة على الفساد من خلال المعايير او الابعاد الثلاثة سنلاحظ مدى تأثير الديمقراطية التوافقية بصورة مباشرة على المؤسسات الرسمية والقانونية في العراق خصوصاً السلطة التشرعية و السلطة التنفيذية و السلطة القضائية.

أولاً :تأثير الديمقراطية التوافقية على اداء السلطة التشريعية

تعد السلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان من اهم هيئات النظام السياسي، إذ يناط لها مهمة تشريع القوانين و اللوائح كذلك صنع السياسة العامة و رسم خطوط الموازنة العامة مراقبة تنفيذها و الرقابة على أداء السلطة التنفيذية ، من اجل تنظيم مختلف متطلبات الحياة السياسية و الاقتصادية و الامنية و الصحية و غيرها من الدول(مجموعة الباحثين ، ٢٠٠٦، ص6)

إذاً الوظيفة التشريعية هي من صلب عمل السلطة التشريعية و التي تجعل البرلمان من اهم سلطات الدولة إن السلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان العراقي قد انتاب عملها الكثير من الملاحظات سواء بالسلب او الايجاب نتيجة التوافقات السياسية و المحاصصة بادعاء الكتل الفائزة و مرشحيهم تمثل المكونات كافة و عدم تهميش اي مكون في المجتمع من خلال ستة دورات البرلمانية الماضية من عام 2003 لحد الآن انعكست الديمقراطية التوافقية بشكل مباشر على تشكيل السلطة التشريعية و أدائها تم تكريس التوافقية السياسية و المحاصصة و ذلك في اختيار رئيس مجلس النواب إذ تم تطبيق بشكل عُرفي السياسي بأن

يكون الرئيس (سني) و نائبه الاول (شيعي) و نائبه الثاني(كوردى)، هنا تم اتباع النسبية التي هي أحد عناصر الديمقراطية التوافقية

إن التشريعات القوانين التي صدِرت خلال دورات البرلمانية ستة كانت أكثرهم تصدر بعد مخاض عسير و مساوات بين الكتل البرلمانية و خير على ذلك إقرار الموازنة العامة، بحيث تأخر إقرار موازنة عام 2012 الى شهر نيسان، وموازنة 2013 الى شهر ايار و إقرار موازنة عام 2015 الى شهر آذار و تأخر موازنة 2021 حتى شهر تموز، لان في العراق ترجمت الديمقراطية التوافقية الى المحاصصة طائفية قومية و سياسية ، وصارت هذه المحاصصة تنخر جسد الدولة، كون البعض رفعها فقط كشعار في وجه الاخر من أجل الاستحداث المناصب و وظائف الخاصة و بالتالي ما نتج الانتخابات العراقية ليست محاصصة سياسية حقيقية هدفها وطني، وإنما عملية تقاسم السلطة بين قيادات حزبية وخدم مصالح خاصة على حساب أجندات طائفية وهذا كلهُ نستطيع عدُه قصوراً تشريعياً لايصب في مصلحة المواطن (الشيخ، ٢٠٢٢، ص118).

من خلال ماتقدم، نرى تأثير الديمقراطية التوافقية على أداء السلطة التشريعية في كثير من الأحيان يكون إيجابياً في العديد من الجوانب بما في ذلك نتيجة للمحاصصة و التوافقية في تشكيل البرلمان.

ثانياً : تأثير الديمقراطية التوافقية على أداء سلطة التنفيذية

إن النظام السياسي يؤدي الدور المهم في رسم و تنفيذ السياسات العامة، و هدفهُ مساعيه التي تحقق الرفاهية و الامن للمجتمع، و هذا ان تحقق سيؤدي الى استقرار القانوني البلد بشكل عام(الاسود، ١٩٩١، ص٣٥١)

والعكس من ذلك فان سوء الخدمات و قلة تلبية احتياجات المجتمع و شيوع الفوضى الاجتماعية سوف يزيد من السخط الاجتماعي على النظام و اجهزتهِ التنفيذية كافة لقد شهد العراق بعد عام 2005 تشكيل اول حكومة منتخبة عام 2006 و التي اصبح على عاتقهم الآن واجب و مسؤولية وخبرة تنفيذ التشريعات البرلمانية ونتائجها على ارض الواقع(الصبيحي، ٢٠١٧، ص١٣٩-١٤٠)، في 22 نيسان من عام (2006) اجتمع مجلس النواب العراقي، و اختير لرئاسة الجمهورية (جلال الطالباني) و نائبين لهُ هما (عادل عبدالمهدي و طارق الهاشمي) و اختير (نوري المالكي) لرئاسة الوزراء، البرنامج الحكومي الذي اعدهُ في ذلك الوقت تضمن (34) فقرة نذكر منها مما يأتي: (عزباوي، ٢٠٠٨، ص112).

1. تشكيل الحكومة يعتمد على التمثيل الفعلي لجميع المكونات.
2. المضي في سياسة الحوار الوطني.
3. ترسيخ دولة المؤسسات وبناء دولة القانون.
4. تنشيط عملية الإعمار إعطاء الأولوية للمناطق المحرمة و المتضررة.
5. الشباب أمل المستقبل لذا يجب توفير كافة مستلزمات بيئة صالحة و مناسبة لتنمية طاقتهم و قدراتهم، وغيرها من فقرات آخرى.

أما في 25 تشرين الثاني عام 2010 أختير لولاية ثانية لرئاسة الوزراء (نوري المالكي) و البرنامج الحكومي فقد اشتمل على (43) فقرة و اهمها: (ناصر، ٢٠١٤، ص٣٠).

1. الحفاظ على دستور العراق و لا تجري التعديلات عليهِ الا وفقاً للمادة (142) و خاصة المادة (140) للمناطق المتنازع عليها مع الاقليم.
2. تحقيق الاستقرار.
3. بناء دولة المؤسسات.
4. احترام حقوق الانسان، وغيرها.

أما في دورات (2014-2018) و (2018-2021) اشتمل البرنامج الحكومي على طرد المجاميع الارهابية فن المناطق المحتلة و إعادة النازحيين اليها، تنظيم العلاقات المحلية و العلاقات الخارجية و رؤية الدولة للأقتصاد و مكافحة الفساد. إن السلطة التنفيذية العراقية قد رافقها الكثير من المآخذ في تشكيلها بسبب التوافقات السياسية و المحاصصة ابتداء من مطالبة الائتلاف الكبير لكتل الفائزة، إن السلطة التنفيذية بعد انتخابات عام 2005 و ان عدت النسبية في توزيع المناصب السيادية هي ناحية ايجابية، وذلك لإشراك ممثلي مكونات المجتمع العراقي كافة في الحكومة، إلا أن المحاصصة و التوافق مابين الكتل السياسية اصبحت بمثابة توزيع المناصب و الظائف على شكل حصص و اصبح نظاماً يطبق في المؤسسات الدولة كافة، بدءاً من المناصب السيادية و مروراً بالدوائر الفرعية(محسن، 2017،ص224).حيث أرفقت الصيغ التوافقية التي أقرها الدستور بقوانين وممارسات عرفية ذات طابع توافقي، مثل ضمان تمثيل أعضاء مجلس الرئاسة الكتل الكردية، الشيعية والسنية الرئيسة وتشكيل هيئة رئاسية ثلاثية للبرلمان بنفس عناصر مجلس الرئاسة، وهو الأمر ذاته لنواب رئيس الوزراء وأعتمد نظام النقاط التوزيع الوزارات في السلطة الإتحادية على الكتل الرئيسة في إطار حكومة الشراكة الوطنية، وقد تكررت هذه العملية في الدورات الإنتخابية الثلاث التي تلت نفاذ الدستور(صباح،2015،ص، 101).

لكن هذه التوافقات لاتتم بسهولة لتشكيل الحكومة، ففي انتخابات 2005 تأخر تشكيل الحكومة حوالي (120) يوماً لعدم توافق على اختيار شخص لرئيس الوزراء، و كذلك في عام 2010 تم تأخير الرئاسات الثلاثة قرابة (130) يوماً وكل هذا تُعد تعطيلاً لأداء السلطة التنفيذية وعلى حساب احتياجات المواطن الحياتيهِ أما من ناحية الفساد فإن العراق منذ الحكومات المنتخبة بعد عام 2005 أصبح في ذيل مؤشرات الفساد العالمي حسب منظمة الشفافية الدولية و ذلك لإنحسار فرص التنمية، و استشراء الفساد السياسي و اتساع دائرتهِ و تشابك حلقاتهِ، وهذا يهدد الاستقرار و تقويض شرعية الانجاز للنظام السياسي(محمود، ٢٠١٣، ص٣).

وفق مؤشر النزاعات المحلية و الدولية احتل العراق درجة 3.350، مما جعلهُ في المرتبة السادسة علمياً من حيث البلدان الاقل سلمياً. أما مؤشر الامن و السلامة المجتمعية الذي يقيس من خلال البلدان من الاكثر الى الاقل سلمية؛ تزيل العراق القائمة للمؤشر ليصبح قبل الاخير في انعدام الامن و السلامة المجتمعية بدرجة بلغت 4,150، كما صدر قائمة البلدان الاكثر خطورة في

العالم بعد سوريا و افغانستان؛ إذ احتل مرتبة 161 عالمياً لعام 2020 من اصل 163 بلد وفي عام 2023 بلغت بدرجة 3,006 حيث احتل مرتبة 154 من اصل 163 بلداً حسب تصنيف معهد الاقتصاد و السلام للدول الاقل سلمية(الشيخ، ٢٠٢٢، ص١٣٢).

ثالثاً: تأثير الديمقراطية التوافقية على اداء السلطة القضائية

المؤسسة القضائية هي احدى مؤسسات الدولة الرسمية و إن السلطة القضائية تُعد المؤسسة الثالثة بعد التشريعية و التنفيذية، وتضم الهيئات القضائية و المحاكم على اختلاف أنواعها ، وأن دورها الأساسي يكمن في تحقيق العدالة و تطبيق القانون، و ايضاً تمارس بعض الهيئات القضائية مهام اخرى، تكون ذات طبيعة إدارية كالإشراف على الانتخابات بجميع أنواعها(حسين، ٢٠١٤، ص8).إن السلطتين التشريعية و التنفيذية لم تسوعب مبدأ الفصل المفترض و استقلالية السلطة القضائية، فالتدخل في عمل المحاكم مستمر سواء من خلال اطلاق سراح العديد من المتهمين بحجة المصالحة الوطنية او المساومات، وكل هذا تحصل نتيجة المحاصصة بين الكتل الممثلة للمكونات و الضغط على القضاء من أجل العملية السياسية وإن كان على حساب القضاء العراقي و استقلالهِ ولكن رغم التدخلات المستمرة في القضاء يمكن القول إن السلطة القضائية العراقية تحاول جاهدة الابتعاد عن التوافقية التي حصلت و استمرت في السلطتين التشريعية و التنفيذية، وجعل القضاء مستقبلاً و بعيداً عن النزاعات السياسية في الجهاز الحكومي و جعلهُ في المسار الصحيح من اجل ارساء العدالة للمواطن ومن ثم سيادة القانون(الشيخ، ٢٠٢٢، ص١٣٢) إلا إن المحاصصة يبرز دورهُ في تولي رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس المحكمة الاتحادية العليا ورئيس جهاز الادعاء العام ورئيس جهاز الاشراف القضائي، اختيار رئيس المحكمة ونائبه والاعضاء من بين القضاة المرشحين مع تمثيل الاقاليم في تكوين المحكمة وترفع اسماؤهم الى رئيس الجمهورية لاصدار المرسوم الجمهوري بالتعيين خلال مدة اقصاها (١٥) خمسة عشر يوماً من تأريخ اختيارهم(قانون رقم 25 لسنة2021).

استنادا الى مبدا استقلال القضاء كمبدا دستوري ثابت في العراق، يمكن تتحقق المساواة ويضمن العدل في الحكم القضائي، يستلزم أن يتمتع القاضي بالاستقلال التام والحرية الكاملة والإرادة السليمة في عملية اتخاذ القرار القضائي من خلال تطبيق القانون وهذا يعني أن القاضي يحكم فيما يعرض أمامه من وقائع طبقاً لإدراكه للحقائق ولفهمه للقانون بعيداً عن أي تأثير آخر بالترغيب أو بالضغوط المباشرة أو غير المباشرة من أية جهة ولأي قصد. وإلا أصبح المتدخل في موقف يمكن أن يسأل فيه جزائياً جراء هذا التدخل (النداوي، 2011، ص32).

وقد خصص الباب الرابع من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل للجرائم المخلة بسير العدالة. وقد نصت المادة (٢٣٣) من هذا القانون (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة وبغرامة لا تزيد على مئة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف أو شخص مكلف بخدمة عامة توسط لدى (حاكم) أو قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو إضراراً به) إضافة إلى هذا يمكن أن يتعرض القاضي للعقوبات المنصوص عليها في قانون التنظيم القضائي رقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩.

بما إن المؤسسات هي ركن اساسي لبناء الدولة، جوهرها أن تكون سلطة مقتدرة و ذات و أداء سياسي جيد من أجل حماية المواطنين من المخاطر الداخلية و الخارجية لذلك فإن الامر يتطلب ادارة ثابتة و منظمة بقانون، فعلاقة المواطن بالحاكم و أداءهُ

السياسي لا تستند على روابط شخصية بل تستند على وضعهِ القانوني، فالديمقراطية التوافقية قد انعكست على اداء المؤسسات الرسمية، وجعلتها في احيان كثيرة لا ترتقي المستوى الاداء المطلوب لخدمة المواطنين.

الفرع الثالث: الديمقراطية التوافقية اثرها على العملية السياسية في العراق

كما اشرنا من قبل الديمقراطية التوافقية هي نمط من الديمقراطية يركز على التوافق و التعاون بين الاطراف المختلفة في العملية السياسية ، يستخدم هذا النمط عادة في السياقات التي تتطلب توحيد القوى و التعاون السياسي لتحقيق الاستقرار و التقدم في دولة ما.

اثرت الديمقراطية التوافقية على العملية السياسية في العراق بشكل التالي(عبدالرضا، 2015، ص255):

تمثيل أوسع للأطياف السياسية: ادى الانتقال إلى الديمقراطية التوافقية إلى زيادة تمثيل الاحزاب و القوى السياسية المختلفة في الحكومة، مما يسمح بإدارة البلاد بشكل اكثر شمولية

1. استيعاب كل أو اغلب المكونات الاجتماعية السياسية في العراق.
2. . قناعة النخب السياسية والاجتماعية العراقية بهذا النوع من الديمقراطية.
3. . توافر مقدار عال من الثقة بين المكونات الاجتماعية أو قادتهم الرئيسيين.
4. هـ. الإقرار والاعتراف بالتعددية الدينية والطائفية كأمر واقع لا يمكن تجاهله لكنه شان
5. التحاور و التعاون: تعزز الديمقراطية التوافقية من قيمة التحاور و التعاون بين الأطراف المختلفة، وهو امر بالغ الاهمية في إدارة الشؤون الحكومية و التعامل مع التحديات. إن عدم وجود تحقُق الديمقراطية بمعناها الحقيقي، وعدم وجود الوعي والرغبة والإرادة الكافية للأخذ بها كان سبباً رئيساً في" جعل العملية السياسية تتمحور منذ عام 2003 ولحد الآن على ما يسمى بالديمقراطية التوافقية والتي فشلت النخب السياسية في اللعب وفقاً لقواعدها وأحكامها فسقطت في شراك المحاصصة على مختلف مستوياتها والى الآن لا توجد مؤشرات للتخلي عنها، بل ان جميع المؤشرات تشير الى الاستمرار بالأخذ بالديمقراطية التوافقية

فبعض من دول الجوار حاولت التأثير في العملية السياسية عبر التأسيس لمواقع تأثير لها في الداخل العراقي من خلال محاولة استمالة بعض القوى السياسية أو الشخصيات السياسية والتوافق معها حول موقف ورأي محدد تجاه العملية السياسية، منها ما هو عسكري عبر دعم بعض الجماعات المسلحة، ومنها ماهو ناعم عبر وسائل الاتصال التي تبث مختلف المواد الفكرية كتأثير سعودية و تركيا في العراق، وذلك لتظمين مصالح تلك الدول.وقد استهدفت تلك الدول إثارة الأزمات في الساحة السياسية العراقية دون أي محاولة لحلها بل جعلها تدور في حالة من الفوضى، وكل ذلك لعرقلة نجاح العملية السياسية لخشيتها أن يكون لتغيير في العراق نموذجاً مرغوباً في المنطقة(د.سعيد ابراهيم، 2018،ص10)

كما اننا نعتبر التوافقات السياسية في تشكيل الحكومات بعد العام 2003 وفي اتخاذ القرارات أيضاً من التحديات التي واجهت العملية السياسية وأثرت فيها بشكل سلبي، حتى وصل الحال ان مخرجاتها ونتائجها السلبية أصبحت تتزايد وتتراكم الى

الحد الذي يستوجب المعالجة، والمقصود هنا ضرورة التخلي عن التوافقات السياسية في تشكيل الحكومة، وفي تشريع القوانين في مجلس النواب ، وإن سياسة العراق الخارجية، تأثرت بشكل كبير جداً؛ بالعوامل الداخلية، خصوصاً المحاصصة، التي أثرت بشكل سلبي على القرار السياسي الخارجي؛ بحيث افتقد العراق لوحدة الخطاب الخارجي، وهذا شيء طبيعي على اعتبار ان السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية(الحريري، 2016، ص183-184).

منذ العام 2003 ولمدة عشرين عشر عاماً اتسمت العملية السياسية فيها بغلبة التوافقية بين الكتل السياسية، مما أخر إقرار العديد من القوانين، واستغراق مدة زمنية في بعضها الأخر حتى يتم التوافق على تمريرها ومن ثم التصويت عليها وإن أحد أهم متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي ونجاح العملية السياسية هو الحفاظ على حرية ونزاهة الانتخابات. فالانتخابات تمثل أداة كاشفة لتوجهات الشعب، وهي تعبير عن اختيارهم لمن وضعوا ثقتهم به وارتضوا له أن يعبر عن صوتهم وائتمنوه الرعاية مصالحهم ولذلك كلما اتسمت الانتخابات بالحرية والنزاهة كلما ارتفع مستوى الشعور بالرضا الشعبي عن العملية السياسية والنظام السياسي ومن هم بمواقع السلطة ولهذا فانه كلما ترافق مع نتائج الانتخابات من تشكيك بصحة نتائجها، يؤثر سلباً في استقرار العملية السياسية وقد واجهت العملية السياسية العديد من التحديات التي أثرت بها من جهة درجة نجاحها ودرجة استقرارها ومن تلك التحديات ما يتعلق بالتوافقات السياسية التي تجاوزت في البعض منها الحدود المقبولة، حتى أصبح تأثيرها السلبي في العملية السياسية واضحاً، بل ان مستقبل العملية السياسية الى حد ما ربما يتوقف على مدى استجابة الكتل السياسية الفاعلة في الحياة السياسية العراقية لمواجهة تحدي التوافقات السياسية الذي أضر كثيراً بالعملية السياسية ودرجة مقبوليتها من قبل المواطنين(دايش، ٢٠٢٠، ص٥٤٧- 546). ففي الوقت الذي سجلت نسبة المشاركة بانتخابات أعضاء مجلس النواب العراقي في العام 2005 نحو (80%) من عدد الناخبين، تراجعت في انتخابات 2010 لتسجل نسبة المشاركة نحو (60%)،وكذلك النسبة نفسها في انتخابات العام 2014، و تراجعت في انتخابات 2018 الى نحو (44.5%)من عدد الناخبين كما اشرت التظاهرات التي خرجت في شهر تموز 2018 في محافظات الوسط و الجنوب العراق تراجعاً كبيراً في ثقة المواطنين العراقين بالعملية السياسية، حيث ركزت مطالب المتظاهرين على توفير الخدمات و فرص العمل للعاطلين عن العمل، وهي في الحقيقة حقوق للمواطنين يجب على الحكومة أن تحرص أشد الحرص على توفيرها (الانباري،2019، ص 66).

بعد ان انتهينا من الدراسة الموضوع **، الديمقراطية التوافقية و أثرها على الاستقرار السياسي في العراق** توصلنا إلى جملة من النتائج والإستنتاجات والمقترحات يمكن أجملها بما يأتي:

الخاتمة

أولاً: الإستنتاجات

بعد مرور أكثر من (20) عاماً على التغيير السياسي في العراق الذي حصل في العام 2003 بسقوط النظام الدكتاتورية، وتأسيس نظام سياسي وعملية سياسي تستند الى الديمقراطية وآلياتها للوصول الى السلطة ، وتداولها بشكل سلمي، لم تكن العملية السياسية بمستوى الطموح ولم تحقق ما كان يُنتظر منها ومستقبل العملية السياسية يتحدد في ضوء ما تقرره القوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية العراقية بخصوص الاستمرار بمنهج التوافقات السياسية أم تعتمد الاستحقاق الانتخابي وتعتمد الأغلبية في تشكيل الحكومة وتشريع القوانين في مجلس النواب، من خلال هذا البحث استنتجنا ما يلي:

1. أثر التوافق الديمقراطي على الاستقرار السياسي في كثير من الأحيان يكون إيجابياً في العديد من الجوانب بما في ذلك تقليل الانقسامات و الصراعات و تعزيز الاستقرار الحكومي.
2. إن سياسة العراق الخارجية، تأثرت بشكل كبير جداً؛ بالعوامل الداخلية، خصوصاً المحاصصة، التي أثرت بشكل سلبي على القرار السياسي الخارجي؛ بحيث افتقد العراق لوحدة الخطاب الخارجي، وهذا شيء طبيعي على اعتبار ان السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية.
3. ان من الاسباب المهمة التي كرست الفشل في الأداء السياسي الحكومي هو عدم وضع الاكفاء في المناصب السيادية؛ بل ان التراضي والتوافق ما بين القوى السياسية هو المعيار في التعيينات الحكومية، الأمر الذي انعكس بالسلب على اغلب مؤسسات الدولة، فمثلاً في العام 2023 اعلنت الهيئة النزاهة الاتحادية 19 أمر قبض بحيث الاوامر شملت 4 من كبار المسؤلين في الحكومة السابقة (مصطفى الكاظمي) الذي شملت وزير المالية و مدير مكتب رئيس الوزراء و السكرتير الشخصي لرئيس مجلس الوزراء و المستشار السياسي لرئيس مجلس الوزراء.
4. على الرغم من عيوب هذا النموذج الذي تسبب في تراكم الأزمات منذ بداية العملية السياسية بعد تغير النظام السياسي، فإنه لا يزال أفضل من دولة غير ديمقراطية يمكن أن تقود البلاد نحو الحرب الأهلية بين المكونات؛ وهذا يعني أن هذا النمط التوافقي قد يكون إيجابياً للحفاظ على نسبة مقبولة من الاستقرار السياسي للنظام. على الأقل في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق.

ثانياً: المقترحات

لضمان تعزيز استقرار العملية السياسية واستدامتها، ما يتعلق بموضوع البحث، يجب ان يتم العمل على:

1- اعتماد معايير محددة عند اسناد المناصب العليا في الحكومة، وهذا الأمر في حال اعتماده بشكل كامل سينسحب على ما دونها من الوظائف، وأيضاً ما يتعلق باختيار المتقدمين للوظائف الحكومية.

2- من المهم ان تكون نتائج ما تقدم لصالح تحسين الأداء الحكومي في مختلف المجالات، ولاسيما ما يتعلق منها بتقديم الخدمات، وتوفير فرص العمل، وغيرها.

3- ضرورة نشر الثقافة السياسية لدى النخب السياسية، فنجاح النظام الديمقراطية التوافقي مرهون بوجود أحزاب ونخب وقيادات متشبعة بالثقافة السياسية وذلك لأهمية التقارب وتقديم التنازلات تغليبا للمصلحة العليا على حساب المصالح الطائفية، كذلك ضرورة ترقية ثقافة الاختلاف والتسامح وتقبل الآخر في العراق.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

1) احمد، الشيخ سعد شهاب، الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على الاداء السياسي للنظام السياسي العراق بعد عام 2005، المركز الديمقراطي العربي: برلين-المانيا،2022.
2) الاسود، صادق، علم الاجتماع السياسي اسسهُ و ابعادهُ: بغداد:جامعة بغداد،1990.
3) الأنباري، شاكر، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها: معهد الدراسات االستراتيجية، بغداد، 2007 .
4) الباحثين، مجموعة،كيف يعمل النائب -دليل ارشادي للبرلمانين ،المعهد الديمقراطي الوطني ،واشنطن، 2006.
5) دال، روبرت، الديمقراطية،ترجمة عن احمد امين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العلمية: المصر ،2000.
6) الدبس، عصام، النظم السياسية، دار الثقافة: 2011.
7) دوفرجية، موريس ،المؤسسات السياسية و القانون الدستورى: الانظمة السياسيةالكبرى، ترجمة:جورج سعد:المجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الاولى، بيروت،لبنان، بدون سنة النشر.
8) الشيخ، سعد شهاب احمد، الديمقراطية التوافقية و انعكاساتها على الاداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام 2005، مركز الديقراطية العربي: برلين المانيا-2022.
9) الصبيحي، معتز اسماعيل الدولة المدنية في العراق:سياسات البناء-شروط التمكين-معوقات البناء، دار الكتب العلمية للطباعةو النش: بغداد، 2017.
10)عزباوي، يسرى احمد العملية السياسية في العراق في ظل الاحتلال 2003-2006: دار الخليج للطباعة و النشر،عمان ، 2008.
11)العيثاوي، وسام ،التحديث والاستقرار في النظام الساسي العراقي بعد 2003، المركز الديمقراطي العربي للدرسات الاستراتجية والسياسة الاقتصادية: برلين ، 2018.
12)ليبهارت، ارنت، ترجمة حسينى زينة،الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد،الفرات للنشر و التوزيع: بغداد، 2006.
13)محمد، ايمن احمد الفساد و المسائلة في العراق ،مؤسسة فريدريش ايبرت:عمان ،2013.
14)محمد، فريال الديمقراطية التوافقية نمط من توزيع السلطة في الديمقراطية الحديثة:مركز كوردستان لدراسات الاستراجية، السليمانية ،2013.
15)النباري، د أحمد عبد المير، مستقبل العملية السياسية في العراق بين فرض ضرورة الاحتكام لنتائج الانتخابات وفرض مراعاة التوافقات السياسية، 2019.
16)النداوي، آدم وهيب، المرافعات المدنية: الطبعة الثانية، مكتبة قانونية بغداد، 2011.
17)هايوود، اندرو المفاهيم الاساسية في السياسة، ترجم:منير محمود بدوي دار النشر العلمي و المطابع، الرياض ، 2011.

18)هلال، على الدين و نيفين مسعد،النظم السياسية العربية:قضايا الاستمرارو التغير:مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية، بيروت، 2002.

19)هنتجتون، صامويل، ترجمة سمية فلو عبود، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، الطبعة الاولى، دار الساقي، بيروت لبنان،1993.

ثانياً: الأطارح والرسائل

1) احلام، عابد، دور مؤسسات الدولة في بناء ثقافة المشاركة السياسية في البلدان المغاربية:دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس لفترة ما بعد 1991، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا علوم سياسية: جامعة باتنة، الجزائر، 2020.
2) دحماني، نبيل، الديمقراطية الية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائرمذكرة ماجستير: جامعة منتوري، الجزائر، 2010-2011.
3) صباح، صابر على، الاحتلال الامريكى للعراق وإشكالية بناء الدولة،مذكرة ماجستير،جامعة الشرق الاوسط، 2015.
4) عائشة، عيشاوي فيروز و بومية، رسالة ماجستير، جامعة احمد دراية ادرار، الديمقراطية التوافقية و اثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة: لبنان، 2019.
5) عمر،كعيبوش ،دور الديمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية: اطروحة دكتوراه، 2019.
6) قدري، كريمة، الفساد السياسي و اثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا، رسالة ماجستير، جامعة ابوبكر بلقائد: كلية الحقوق و العلوم الساسية، 2011.

ثالثاً: البحوث والمجلات العلمية

1) احمد، الصبيحي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد 2003 دراسة في المفهوم و الاسباب-مجلة تكريت للعلوم السياسية: العدد 11، ماي-2018.
2) بوعفية، محمد صالح، الاستقرار السياسي، قراءة المفهوم و الغايات، مجلة دفاتر السياسية و القانونية، العدد 15 حزيران ، 2016.
3) حافظ، عبد العظيم الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام 2003- الواقع الإشكالية الحلول: مجلة السياسية الدولية، 2017.
4) حسين، طه حميد ،دور المؤسسة القضائية في بناء الديقراطية في العراق: مجلة رسالة الحقوق،العدد 1، السنة6 ،كربلاء :جامعة كربلاء/كلية القانون، 2014.
5) دايش، جاسم محمد عدم الاستقرار الدستوري و المؤسسي في الدول العربية، دراسة تحليلية،جامعة بغداد مركز دراسات الدولية مجلد العدد82، 2020.
6) رشيد، ساعد،الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية: دراسة مقارنة بين لبنان وماليزيا،مجلة العلوم القانونية و السياسية،مجلد10 العدد 01، الجزائر، 2019.
7) زيد عدنان محسن، مقومات و معوقات فاعلية النظام السياسي العراق بعد عام 2005 أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية،العدد 48، جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية: بغداد ، 2017.

8) سليم، سوزه، الديمقراطية التوافقية في العراق: إعادة الانتاج الاقليات الاثنية و الدينية و اللغوية بوصفها أقليات سياسية،مجلة سياسات عربية،العدد51-المجلد9 ،تموز2021

9) شبيب، أسعد كاظم، الديمقراطية التوافقية في تصور حزب اللة اللبناني، مجلة دراسات تاريخية: جامعة البصرة، العدد 20، 2016 .

10)عبد،عبير محمد، الديمقراطية التوافقية بعد التنظيم الداعش الارهابي، مجلة جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية،العدد 68، 2022.

11)عبدالرضا،اسعد طارش، عزيز، فراس كوركس،التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية، مجلة دراسات الدولية، العدد63، 2015.

12)علي، آمنة ، إشكالية الديمقراطية التوافقية في العراق: مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 51 ، 2015.

13) عمارة، رشيد، الديمقراطيةالتوافقية- دراسة السلوك الانتخابي العراقي مجلة جامعة السليمانية، العدد 30، اكتوبر، 2010.

14)كعيبوش، عمر، جدلية العلاقة بين الديمقراطية التوافقية و مسأله تحقيق الاستقرارالسياسي في الدولة المتعددة دراسة في الآليات و الفواعل ماليزيا أنموذجا، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية،عدد6، 2017.

15)محبوبة، الأقريد، تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطي حالة العراق بعد 2003: مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد12، العدد 01 ،2021.

16)ناصر، جمال المنهاج الوزاري للحكومة العراقية 2006-2010، مجلة حوار الفكر، العدد 29،المعهد العراقي لحوار الفكر العدالة للطباعة و النشر: بغداد، 2014.

17)وصال، نجيب، قياس جودة نظام الحكم:أنموذج فاعلية الاداء الحكومي في العراق،مجلة العلوم السياسية،العدد42:جامعة بغداد ، كلية العلوم سياسة، بغداد، 2011.

رابعاً: مواقع الانترنت

1) شاهي، شاهر ،الاستقرار السياسي معاييره و مؤشراته، على الرابط الاستقرار السياسي معاييره ومؤشراته .بقلم : د. شاهر الشاهي ((dampress.net،تارخ النشر2016 .

2) عزو ناجى،مفهوم الاستقرار السياسي،الحوار المتمدن،العدد، 2191، على الرابط https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124621

3) https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2024/04/PPR-2024-web.pdf

پوختە

بەگشتی دیموکراسی سازان دەتوانێت کاریگەری ئەرێنی لەسەر سەقامگیری سیاسی هەبێت بە پێشخستنی هاوکاری و سازان لە نێوان گروپە جیاوازەکاندا. دەتوانێت یارمەتیدەر بێت لە کەمکردنەوەی جەمسەرگیری و دروستکردنی متمانە و دروستکردنی کۆمەڵگەیەکی یەکگرتووتر و سەقامگیرتر. بەڵام لەگەڵ ئەوەشدا جێبەجێکردنی دیموکراسی بە هاوەنگی دەتوانێت ببێتە ئاستەنگێک بۆ پرۆسەی سیاسی لە وڵاتدا، بۆیە پێویستی بە پلەیەکی بەرزی ئیرادە و پابەندبوونی سیاسی هەیە لەلایەن هەموو لایەنە بەشدارەکان.

دیموکراسی هاوەنگ لە عێراقدا بە مۆدێلێکی گۆڕانکاری سیاسی گرنگ دادەنرێت، بەو پێیەی ئامانجی بەدەستهێنانی هاوسەنگی و لێکتێگەیشتنە لە نێوان گروپ و لایەنە جیاوازەکاندا. ئەم ڕێبازە تیشک دەخاتە سەر پێویستی دروستکردنی پردی پەیوەندی و دەستەبەرکردنی بەشداریکردنی هەموو لایەنەکان لە دروستکردنی بڕیار . سەرەڕای ئەو ئاستەنگیانەی کە ڕەنگە ڕووبەڕووی جێبەجێکردنی ئەم مۆدێلە ببێتەوە بەڵام کاریگەریەکەی لە گەیشتن بە سەقامگیری سیاسی لە ڕەخساندنی دەرفەت بۆ نوێنەرایەتیی هەمەلایەنە و بەرزکردنەوەی لێکتێگەیشتن لە نێوان پێکهاتەکانی کۆمەڵگەی عێراقدا دەردەکەوێت.

عێراق لە نێو ئەو وڵاتانە دادەنرێت کە گۆڕانکاری سیاسی گرنگیان بەخۆیەوە بینیوە و پرسی گەیشتن بە سەقامگیری سیاسی تێدا بووەتە جێگەی مشتومڕ. ئەم توێژینەوەیە تیشک دەخاتە سەر کاریگەرییەکانی دیموکراسی هاوەنگی لەسەر سەقامگیری سیاسی لە عێراقدا، لەگەڵ جەختکردنەوە لەسەر چۆنیەتی بەدەستهێنانی هاوسەنگی لە نێوان پارت و لایەنە جیاوازەکاندا.

، ئێمەلە ڕێگەی ئەم توێژینەوەیە هەوڵ دەدەین کاریگەری دیموکراسی هاوەنگی لەسەر سەقامگیری سیاسی لە عێراقدا دەربخەین بەتایبەتی لە بەشداریکردنی گروپە جیاوازەکان لە پرۆسەی هاوسەنگی سیاسیدا. بەجۆرێک کە هاوەنگی جەخت لەسەر دابەشکردنی دەسەڵات لە نێوان گروپە جیاوازەکانی ناو حکومەت و هەبوونی ڕا لە پرۆسەی دروستکردنی بڕیار دەکاتەوە. ئەم ڕێبازە هەوڵدەدات خۆی لە زاڵبوونی گروپێک بەسەر گروپەکانی تردا بپارێزێت و ژینگەیەکی سیاسی سەقامگیر دروست بکات.